



International Journal of Humanities and Educational Research

Volume 1, Issue 1, December 2019, p.40-56

İstanbul / Türkiye

**American security umbrella over the Arab Gulf states
"Between the reliability of guarantees and the efficacy solutions"**

<http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.1-1.3>

Shatha Zaki HASSAN¹

Abstract

The Gulf security dilemma is represented by the existence of internal and external threats that have failed to find fundamental solutions to them, and that the fact that the Gulf Cooperation Council states depend on the outside to ensure their security has become a reality after all Gulf efforts to secure a credible and self-reliant security umbrella have failed, despite the huge arsenal of weapons available. On these countries, especially Saudi Arabia. And that the United States intends to be the main actor in the details of the interactions of the Gulf security environment by building a network of different relationships that are its focus. And that the current regional security system is managed by it, and the most prominent of its mechanisms may be the strategic alliance for the Middle East, the renewal of the relationship with the allies, and a set of agreements on security arrangements and security control between the states that make up the Gulf regional system, as it entails a wide number of obligations.

Keywords: Security, The Arab Gulf, The US presence, Threats, Stability.

ISSN: 2757-5403

Article Information

Article History:

Received

9/7/2019

Accepted

02/10/2019

Available online

01/12/2019

This article has been scanned by **iThenticate**
No plagiarism detected

Copyright © Published by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

¹ A. Prof. Dr., College of Political Sciences, Al-Mustansiriya University. Dr.shatha.zaki@gmail.com

IJHER

International Journal of Humanities and Educational Research

Volume 1, Issue 1, December 2019, p.40-56

المظلة الأمنية الامريكية على دول الخليج العربي "بين صدقية الضمانات ونجاعة الحلول"

شذى حسن²

ملخص

تتمثل المعضلة الأمنية الخليجية بوجود تهديدات داخلية وخارجية فشلت في إيجاد حلٍ جوهري لها، وأن حقيقة اعتمادية دول مجلس التعاون الخليجي على الخارج لضمان أمنها أضحت حقيقة واقعة بعد أن فشلت كل الجهود الخليجية لتأمين مظلة أمنية ذات صدقية تعتمد على الذات، برغم ترسانة الأسلحة الضخمة التي تتوافر عليها هذه الدول وبالأخص السعودية، وإن الولايات المتحدة تعتمد إلى أن تكون الفاعل الأساس في تفاصيل تفاعلات البيئة الأمنية الخليجية عبر بناء شبكة من العلاقات المختلفة والتي تكون هي محورها، وأن يكون النظام الأمني الإقليمي الراهن هو إدارتها، وقد يكون أبرز آلياته هو التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط، وتجديد العلاقة مع الحلفاء ومجموعة من الاتفاقيات الخاصة بالترتيبات الأمنية والضبط الأمني، بين الدول المكونة للنظام الإقليمي الخليجي؛ إذ يترتب عليها عدد واسع من الالتزامات.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الخليج العربي، الوجود الامريكي، التهديدات، الاستقرار.

المقدمة

لسنوات طويلة كان يتم تحليل الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي بالمهيمن إذ بدء هذا الوجود عندما تم تأسيس قوة الشرق الأوسط عام 1949م، التي اتخذت من البحرين قاعدة لها، وبعد تصاعد حجم المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة عقب الاكتشافات النفطية دخلت الشركات النفطية الأمريكية كصاحبة الامتياز في النفط السعودي، في وقت كانت الولايات المتحدة ترسخ مصالحها الجديدة عبر العالم ك قوة عظمى إبان الحرب الباردة، ونجحت في تحجيم التمدد السوفيتي باتجاه أوروبا واحتمالات تمدده باتجاه المياه الدافئة بالاستفادة من وجودها العسكري والسياسي في المنطقة، مثلت هذه التحديات عناصر جعلت المخطط الاستراتيجي الأمريكي يصعد في درجة الاهتمام بالمنطقة خاصة بعد الانسحاب البريطاني من شرق السويس عام 1971م، ولملأ الفراغ تمحورت الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة حول النفط وحدثت بضمان الاستقرار السياسي للمنطقة، وإدامة خطوط نقل النفط من الخليج إلى أوروبا وآسيا.

² أستاذ مساعد دكتور: شذى زكي حسن، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق.

Dr.shatha.zaki@gmail.com

تزايد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة مع زيادة اعتماد دول الخليج على الضمانة الأمريكية لحماية أمنها لاسيما بعد الثورة الإيرانية عام 1979م، والرغبة في تصدير هذه الثورة إلى الجوار العربي، فالشعور بالخطر الذي ناب أنظمة الدول الخليجية وغالبيتها إمارات صغيرة تعاني من نقص بين في عناصر القدرة الاستراتيجية التي تجعلها غير قادرة على تأمين أمنها الخارجي وسيادتها الإقليمية رغم تشكيلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981م. كانت دافعاً لاحتضان عدد ضخم من القواعد العسكرية الأمريكية؛ ذلك لأنها لا تستطيع الدفاع عن نفسها بمفردها ولذا فهي بحاجة إلى قوة أكبر تحتمي خلفها إذا دعت الحاجة، هذا إلى جانب أنّ العنصر البشري في تلك الدول ضعيف وغير قادر على استعمال تلك الأسلحة المهولة التي تشتريها دول الخليج، مثل ما حدث مع السعودية في حرب اليمن.

بقيت الولايات المتحدة هي الضامنة لأمن الخليج العربي حتى فترة الرئيس أوباما؛ إذ برز شعور تطوّر إلى إدراك واضح من أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تلك القوة التي يمكن الركون إليها في تأمين الأمن والحماية لدول مجلس التعاون الخليجي، وهو الأمر الذي زاد من تفاقم الشكوك عن صدقية أي تعاون أمني مثمر بين الولايات المتحدة الأمريكية وشريكاتها الخليجية كضامن أمني لدول مجلس التعاون الخليجي والحلول اللازمة لإيقاف تدهور الحالة الأمنية الخليجية أمراً منطقياً ومعقولاً.

ومع وصول الرئيس ترامب سدة الرئاسة وضعت إدارته رؤى استراتيجية لإعادة صياغة أهداف جديدة ووسائل تنفيذها تجاه الخليج العربي من أجل تغيير معادلة التحكم بمستقبل الشرق الأوسط، والتوجّه نحو تمكين مقومات الهيمنة على العالم من جديد بإعادة هبة القيادة العالمية التي استمدتها من مكافحة الارهاب الدولي، وتوظيف هذا الدور في إعادة توازنات القوى فيها وهو مشهد في غاية التعقيد مع الأخذ بالحسبان دور روسيا وتوظيف قدراتها العسكرية والاستراتيجية للتأثير في النسق الدولي العام في ضوء توسّع نفوذها في الشرق الأوسط، وتوتر العلاقات الأمريكية - الإيرانية، والتقارب الروسي - السوري، والانفتاح على السعودية ومصر، وهذه أهداف حيوية للاستراتيجية الأمريكية، وبالمحصلة النهائية أدى ذلك إلى التراجع عن الكثير من المفاهيم التي كانت تقول بظهور بواذر تلاشي وتراجع المظلة الأمنية الأمريكية على منطقة الخليج العربي.

1. إشكالية الدراسة: تلزم استراتيجية الأمن القومي واشنطن بالحفاظ على التزاماتها العالمية والإقليمية وتوسيعها، وعليه أدركت إدارة الرئيس ترامب بأن استمرار المظلة الأمنية الأمريكية ضرورة من أجل الحفاظ على توازن إقليمي ملائم.

2. فرضية الدراسة: توصف الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي بالثابتة والمتغيرة وفقاً لما تقتضيه المصلحة الوطنية؛ لذلك كانت سياسة الرئيس دونالد ترامب مغايرة لسياسة سلفه باراك أوباما، لاسيما حين قام بإلغاء صفقة البرنامج النووي الإيراني، وإعطاء الأولوية لمحاربة تنظيم "داعش"، وكذلك علاقاته مع إسرائيل، وتعزيز الشراكات الاقتصادية مع دول الخليج ممّا تطلب دوراً جديداً منها تمثل بعودة التحالف الأمريكي - الخليجي مع زيادة المنافع وتقليل التكاليف، والحفاظ على وجودها العسكري، والحد من نفوذ القوى الإقليمية وتحجيم التحالف الروسي - الصيني - الإيراني.

وفي ضوء ما تقدّم يمكن تقسيم البحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي، نبذة تاريخية

أمّنت الولايات المتحدة وجودها العسكري في الخليج العربي منذ الحرب الباردة وما بعدها عبر عدد من القواعد العسكرية، وتتنوّع هذه القواعد بين دول مجلس التعاون الستة لأغراض دفاعية وهجومية ولوجستية أيضاً، وانتشرت بموجب اتفاقيات دفاعية مشتركة بين دول الخليج منفردة مع الولايات المتحدة، ومع تزايد التصعيد مع إيران بات ينظر إلى تلك القواعد أنها ستكون المحرك الأساسي لأي عمليات عسكرية في الخليج، وتحددت الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج منذ مبدأ كارتر في مطلع عام 1980م بإقرار الولايات المتحدة حماية مصالحها بنفسها من خلال قوة للتدخل السريع في منطقة الخليج، وأظهرت علمها على ظهر سفنها البحرية الحربية التي كانت تجوب مياه الخليج دون أن تحتاج لإفترات إرساء محدودة في الموانئ الخليجية المختلفة، وهي إشارات أظهرت دول الخليج العربية الرضا عنها من حيث أنها أرسلت رسائل طمأنة لهذه الدول في البيئة الأمنية المتفجرة في الخليج العربي، وقد تعزّز الدور الأمريكي البحري الأمني في مياه الخليج العربي وتزايد تعقيداً مع انتقال مجرى الحرب إلى البحر حينما بدأ العراق بتمديد استهدافه للناقلات ومناطق التصدير النفطي الإيرانية صعوداً مع تزايد قدراته البحرية والجوية البحرية؛ إذ مدد تعرضه على الناقلات والمنشآت البحرية الإيرانية لتغطي المداخل الشمالية لمضيق هرمز، وهو أمر ردّت عليه إيران باستهداف ناقلات النفط الكويتية³. وكان للولايات المتحدة في هذه المرحلة تشكيلان بحريان متوازنان يعملان في المنطقة، وهو مجموعة قوى البوارج وحاملة الطائرات لشمالي البحر العربي والسفن الحربية لقوة واجب الشرق الأوسط المتمركزة في الخليج العربي، وقد أسهم هذا الجهد في تأمين سابلة الإمدادات النفطية، وترى الولايات المتحدة أنّ وجود هذا الأسطول قد منع إيران من الاندفاع عبر الخليج⁴.

مثلت حرب الناقلات 1986-1988 للولايات المتحدة فرصة للدخول بعلاقة تعاقدية مع الكويت لما سمي باتفاقية تبديل العلم إذ بدأت البحرية الأمريكية بمرافقة وحماية الناقلات الكويتية بعد رفع العلم الأمريكي عليها طيلة مدة إبحارها في الخليج العربي وخليج عمان، وهو ما مثل أول ضمانة أمنية عملية قدمتها الولايات المتحدة لدولة خليجية عضو في مجلس التعاون الخليجي، وهو أمر تطوّر إلى الضمان الكبير الذي قدّمته عملية عاصفة الصحراء التي هدفت لإخراج القوات العراقية من الكويت 1991م مستخدمة أعلى مستوى من التقانة سواء على مستوى التسليح كان أم على مستوى الاتصالات ناهيك عن قدرتها للعب دور دولي قيادي⁵. العلامات الاستراتيجية البارزة بالضلال الاستراتيجية للضمانات الأمنية الأمريكية لدول مجلس التعاون الخليجي يمكن إدراجها بما يلي:

³ انجي مجدي، "حرب الناقلات" القديمة تلوح في الأفق node > www.independentarabia.com.../05/07/2019

⁴ حرب الخليج الثانية - ويكيبيديا wiki > ar.wikipedia.org

⁵ مجموعة باحثين، مسيرة التعاون الخليجي التحديات الراهنة والمخاطر المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، الدوحة، 2018، ص 25

1. إن كافة الفعاليات التي قامت بها الولايات المتحدة أو قادتها خلال هذه الحقبة كانت تمثل استجابة لحماية المصالح القومية الأمريكية بدرجة تامة، وما الأرباح الاستراتيجية التي حصلت عليها دول مجلس التعاون الخليجي إلا منتجاً جانبياً من نتائج هذه العمليات.
2. هذه العمليات لم تكن لتحصل لو لم تكن هنالك حاجة استراتيجية أمنية للولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة من العالم، مع بروز الولايات المتحدة كقوة عالمية وحيدة ذات قدرات عالية تمكنها الاشتباك في عمليتين رئيسيتين بحجم عملية عاصفة الصحراء مع توفر احتياطي استراتيجي لعملية إضافية.
3. فتحت عملية عاصفة الصحراء المجال للولايات المتحدة للتواجد الفعلي براً وبحراً وجواً في منطقة الخليج العربي، وقد تصاعدت هذه القدرات بحيث تحولت إلى ما يشبه الوجود الدائم في الخليج العربي في قواعد بحرية (البحرين)، أو برية (الكويت، دولة قطر، البحرين، دولة الامارات العربية المتحدة) أو جوية (قطر، وتسهيلات في الدول الأخرى).
4. فتحت هذه العمليات المجال واسعاً لتوسيع مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الخليج العربية بحيث أصبحت مبيعات الأسلحة بنداً ثابتاً في مرتكزات المصالح المشتركة الخليجية- الأمريكية.
5. كما تمّ توظيف جزء مهم من هذه المبيعات لتأمين معين للقوات الأمريكية التي يتم نشرها في المنطقة في المستقبل تحت ما يسمى تقاسم الأعباء.
6. ازداد الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، بعد حرب الخليج الثانية عام 1990م، لكنّه أصبح أكثر عدداً وأوسع انتشاراً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، ومن ثم غزو العراق عام 2003 ثم شكّل هذا التواجد شبه الدائم منصة أساسية لقوات الولايات المتحدة في حرب احتلال العراق إذ انتقلت اعتمادية وصدقية الضمانات الأمنية الأمريكية إلى مرحلة جديدة بدخول العامل الإيراني وما يمثله من تهديد بعد توسع الأهداف الاستراتيجية الإيرانية ودخولها عنصراً فاعلاً في الشأن الأمني والاستراتيجي للمشرق العربي والجزيرة العربية⁶.

المبحث الثاني: الوجود العسكري الأمريكي ومصادر تهديد الأمن الخليجي

لم يكن المشهد الأمني الخليجي ليصل إلى هذه الدرجة من التناقم لولا وجود العديد من التهديدات الداخلية والخارجية التي يمكن إلقاء الضوء عليها ودراستها وتحليلها في ضوء تراجع الوضع الأمني الخليجي من جهة، والتمدد الإيراني من جهة أخرى وتراخي الضمانات الأمريكية.

أولاً: المهّد الداخلي: نشأ أساساً من الثابت السلبي الأكبر في البيئة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي وهو ضعف بيّن في عناصر قوة الدولة من جهة وإخفاق كامل في تحقيق التكامل بين الدول الأعضاء، كما أنّ الاتفاقية الأمنية الخليجية المعدلة الموقعة بين الدول الأعضاء بتاريخ 13 تشرين الثاني 2012م التي يفترض أنّها قد درست كافة سلبيات المرحلة السابقة، وعاشت التهديدات البنوية التي تعاني منها دول المجلس

⁶ عبد الوهاب القصاب، العراق بين احتلالين (من الاستقلال إلى الاحتلال)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص56

بعد احتلال العراق وتمدد إيران ليس في منطقة الخليج العربي فحسب بل وفي الإقليم، وبعدها تراكم التهديد الذي مثلته القاعدة وداعش، وتداعيات الربيع العربي لم تعط الحلول الناجعة لمواجهة هذه التهديدات ولضمان الأمن الخليجي.

يعد الخلافات البيئية أحد أهم العناصر الفاعلة سلباً في رسم صورة العلاقات بين دول المجلس ممثلة بالآتي:

1. غياب الثقة المتبادلة، فالكل يخشى الهيمنة السعودية، ويحاول الانعتاق منها بالتعويل على الضامن الخارجي، ويمكن الاستدلال بحالة الرفض التي تزعمتها الإمارات ومعها عمان والكويت من مشروع الاتحاد الفيدرالي الذي أعلنه الملك الراحل عبدالله في اجتماع قمة مجلس التعاون الخليجي التي انعقدت في الرياض في كانون أول 2011م، ونفس الرفض سبق وجوبه مشروع العملة الخليجية الموحدة التي كان لدولة الإمارات العربية المتحدة الدور الكبير في تجميده وإجهاضه.
2. تجذر الهوية الإقليمية بحيث أنّ هوية دولة الإمارات العربية المتحدة تتنازعها هوية الانتماءات المحلية للإمارات السبع، وهنا أيضاً يحكم المشهد خشية لدى الإمارات الصغيرة من هيمنة كبرائها وهي إمارة أبو ظبي كما هو جارٍ حالياً في حقبة الشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبو ظبي الذي غيب شيخ أبو ظبي أخاه غير الشقيق الشيخ خليفة بن زايد⁷.
3. فشل كل تجارب الأمن الجماعي المعدة سابقاً سواء على مستوى الجامعة العربية (معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي)، أو قوات درع الجزيرة أو الاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي وتعديلاتها، أو مشاريع اتفاقيات التعاون الأمني كاتفاق 2+6 لعام 1991م، لإخراج العراق من الكويت والذي ضمّ دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسورية، ومشروع 2+6 الآخر الذي اقترح فيه انضمام مصر والأردن إلى دول المجلس وكذلك انضمام المغرب⁸.
4. المنطلقات غير الواقعية التي وجدت في حرب اليمن فقد برز - عامل جديد في احتكاك سعودي - إماراتي كامن مرشح للانفجار في أية لحظة خصوصاً بعد محاولة الإمارات التوغل من باب المنذب شمالاً صوب البحر الأحمر مما يعد مساساً بمنطقة الأمن الحيوي للمملكة العربية السعودية، وهنا لا بد من الإشارة إلى الدعم اللامحدود الذي تقدّمه الإمارات للمجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي الذي يروم لاستعادة الهوية المستقلة لليمن الجنوبي السابق، وهو أمر جعل الدولتين تخوضان حرباً بالإنابة فيما بينهما طرفاها قوات الرئيس اليمني الشرعي عبد ربه منصور هادي المدعوم من قبل السعودية، وطرفها الآخر المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي المدعوم من قبل الإمارات، والبيئة المهلهلة لمجلس التعاون الخليجي تتيح بروز مثل هذه الظواهر.

⁷ محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية-الخليجية: معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة (1971- 2018)، مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، 2018، ص 85.

⁸ محمد المسفر، مصدر سبق ذكره، ص 89.

5. الحصار الذي فرضته ثلاث من دول المجلس على عضو مؤسس كامل العضوية في المجلس وهي دولة قطر، يعد هذا الخلاف هو الأخطر الذي واجه المشهد الأمني لمجلس التعاون الخليجي والذي هدّد باحتمالية انهيار المجلس بعد أن أضحى مشلولاً وغير قادر على الفعل، كما يعد هذا الخلاف سبباً رئيساً في اهتزاز ثقة الدول الأعضاء ببعضها وتحسبها من بعضها أمنياً، وهو أمر دفع بالعديد منها لمحاولة شراء الضمان الأمني من خارج الإقليم.
6. المطالب السعودية في المنطقة المحايدة بينها وبين الكويت وموائها وخزينها النفطي بما يجعل هذه المطالب تقود إلى حروب⁹.
7. خلافات سعودية إماراتية حول خور العديد وعدم تصديق الامارات على اتفاقية الحدود والتي نصّت على تابعة العديد والواجهة الساحلية للسعودية والتي تطالب بها الإمارات وتظهرها في خرائطها ممّا سبّب أزمة في العلاقات أكثر من مرة، ففي عام 2009م أغلقت السعودية الحدود بوجه الإماراتيين المسافرين بالبطاقة الشخصية وحجزتهم مطالبة بإبراز جوازات سفرهم لتتاح لهم المغادرة، وهناك مشكلة أخرى تختفي وتظهر بين الحين والآخر وهي قضية واحة البريمي التي تم اقتسامها بين الإمارات والسعودية وعمان وتشكل هذه الحالة أزمة كامنة تحت الرماد مرشحة للظهور والتفاقم بغياب العلاقات المؤسسية بين الدول الأعضاء واعتماد هذه العلاقات المزاج الشخصي للقادة مظهراً دائماً لها، وقد تفاقت الحالة عندما أظهرت خرائط جديدة في الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة ساحل العديد ومنطقة سلوى كحدود بين الإمارات والسعودية وقطر، وفي الوقت نفسه اعترضت السعودية عام 2016م على مشروع إنشاء جسر فوق خور العديد يربط بين دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، وشهد الخور اشتباكات مسلحة بين خفر السواحل الإماراتي والسعودي؛ إذ أطلق الزورق الإماراتي النار على الزورق السعودي واحتجز اثنين من خفر السواحل السعوديين عام 2010م، ممّا هدّد حتى بقطع العلاقات بين البلدين¹⁰.
8. خلافات عمانية إماراتية حول الحدود وحول التدخل في الشؤون الداخلية وبالأخص شكوى السلطات العمانية من اكتشافها شبكات تجسس إماراتية تعمل داخل عمان، وقد دأبت الإمارات في إطار استغلالها للوضع المتفجر وغير المستقر في اليمن للتمدّد باتجاه محافظة المهرة التي غدت ساحة جديدة للصراع العماني الإماراتي المكتوم؛ إذ تحاول كل من الجهتين ترصين وجودها في هذه المنطقة سواء بقيام السلطان العماني بمنح الجنسية العمانية لعوائل نافذة هناك أم بقيام الإمارات بتشجيع عناصر يمنية جنوبية لإظهار تأييدها للإمارات العربية المتحدة صاحبة المسعى الطموح للتمدد باتجاه باب المندب.
9. الأزمة اليمنية التي تورطت بها السعودية والإمارات دون قدرتها على الحسم واتهامات لعمان بالتماهي مع إيران وتسهيل العبور للإمدادات الحوثية إلى اليمن من إيران¹¹.

⁹ مجموعة باحثين، صمود قطر، نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة، مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، 2018، ص 97.

¹⁰ سالم خالد حسن، الخلافات الخليجية-الخليجية: الأسباب، القضايا وآليات الحل [studies.aljazeera.net > files > gccpath](http://studies.aljazeera.net/files/gccpath)

2015/01/14

¹¹ الصادق محمد، الأمن الخليجي: مصادر التهديد واستراتيجية الحماية، مركز الجزيرة للدراسات، 2017، ص 167.

ثانياً: التهديد الإيراني: يعد تهديداً دائماً ومستمراً يطال كافة دول مجلس التعاون الخليجي مهما كان شكل العلاقات البينية بينها وبين إيران، فإيران ترمي لأن تكون القوة الإقليمية الأولى بكل ما يتيح لها هذا الهدف من إمكانات الهيمنة، وفقاً لرؤية إيران 2005-2025 م، وهي وثيقة رسمية ترى في إيران النواة المركزية لمنطقة إقليمية تمارس فيها دورها القيادي على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، والمتتبع لسلك الإيراني بعد صدور هذه الوثيقة يرى التوسع الإيراني والإصرار على تنفيذ هذه الرؤية، ولعل من المفيد أنه لولا الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، وما أتاحه من إطلاق يد إيران في الإقليم بمساعدة وربما بقبول أمريكي.

فإيران بموقعها شمال شرق دول مجلس التعاون الخليجي لا يفصلها عنها إلا مياه الخليج التي تضيف في مضيق هرمز لإيران مزايا مهمة تتيح لها ميزة المبادرة والتفوق في الخليج العربي واضعين نصب العين التواجد العسكري الأمريكي ومجمل هذه المزايا ما يلي:

1. طول الساحل الإيراني ووحدة السيادة عليه، فهو يستغرق الخليج العربي من بدايته عند مصب شط العرب فيه حتى جاه بهار ونقطة الحدود الباكستانية الإيرانية على البحر العربي.
2. كثرة الجزر على الساحل الإيراني وتطويرها من قبل إيران لتكون مناطق وثوب وارتكاز لأعمال حربية لا متناظرة¹².
3. سيطرة الحرس الثوري الإيراني على مسرح عمليات الخليج العربي بما عرف عنه مهارته في استخدام أساليب الحرب اللا متناظرة في ردع الأعمال المقابلة ومعاناة القوات الأجنبية العاملة في الخليج العربي، ومنها القوات البحرية الأمريكية من الاستفزازات الإيرانية تجعل من هذا العامل عاملاً حاسماً في قياس صدقية ردود الفعل.
4. تمّدد الذراع الإيراني ووصوله إلى اليمن وحصولها على تسهيلات بحرية في الجزر الأريتيرية في مدخل البحر الأحمر وسّع من ساحة العمليات البحرية الإيرانية الخليجية، وجعل إيران لاعباً رئيساً في البحر الأحمر وخليج عدن¹³.
5. شراكة إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي في حقول النفط والغاز تعطي إيران وسيلة ضغط يمكن استخدامها متى شاءت (في غياب الردع) لابتزاز دول مجلس التعاون الخليجي.
6. حققت إيران درجة معقولة من تأسيس علاقات عمل مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي على الصعيد الاقتصادي (دولة الإمارات العربية المتحدة) والسياسية (سلطنة عمان) والتجارية (دولة قطر).

¹² تهديدات إيران إلى الأمن الإقليمي والدولي > www.europarabct.com.../14/06/2019

¹³ إيران مصدر التهديد الرئيسي للأمن الخليجي والعربي - مجلة درع الجزيرة > www.nationshield.ae > index.php > home > 2019/06/01details > files

7. قدرة إيران (في غياب الردع) على توظيف مناصريها في الأقليات أو ذوي الأصول الإيرانية في السعودية والكويت والبحرين ودولة الإمارات لترقية وتطوير أهدافها وصولاً إلى التدخل على نفس ما جرى في لبنان وسوريا واليمن.
8. نجاح إيران في توظيف حرب اليمن لصالحها من ناحية الإسناد المادي والمعنوي والحربي لقوات التمرد الحوثي، وفشل المملكة العربية السعودية وشريكها دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق نصر ناجز جعل من كل من السعودية والإمارات أهدافاً لحرب بالإنابة تشنهما ضد إيران بدعمها للتمرد الحوثي.
9. حيدت إيران في اليمن التفوق الجوي السعودي الإماراتي بواسطة سلاح الصواريخ الذي جهزت به قوات التمرد الحوثي بحيث أصبحت الرياض أهدافاً للحوثيين ومن ورائهم إيران متى ما شاءت، وقد ثبت حصول أضرار جديّة في عدد من الأهداف والمنشآت والقصور في الرياض وحولها، ممّا يعني لا يمكن التعويل على حماية قبة الباتريوت في حالة اتباع قوات الحوثيين نهج الإشباع حيال الأهداف التي تستهدفها الصواريخ الإيرانية، ويعد نهج الإشباع أفضل وسائل استخدام أسلحة التدمير المناطقة كالصواريخ.
10. طوّرت إيران سلاح الطائرات المسيرة واستخدمته وجهزت به حلفائها، وقد استخدمت هذه الطائرات المسيرة لاستهداف مطار (أبو ظبي) ومطار دبي رغم قدرتها على المشاغلة المباشرة بالصواريخ ووسائل القتال الأخرى إلا أنها لا تزال تعتمد لأسلوب الحرب بالوكالة؛ لأنّه الأنفع لها¹⁴.
- ومع كل هذه التهديدات أصبحت هواجس عدم الشعور بالأمن مشروعة، وكذلك تزايدت عدم الثقة بصدقية التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن دول مجلس التعاون الخليجي وهي خشية شاركها العديد من الكتاب العالميين نابعة من تراجع الاعتمادية على الولايات المتحدة كقوة ضامنة للأمن الخليجي، فقد أشارت ورقة صادرة عن مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية في 21 أيار/ 2104 ومقدمة للمناقشة مع لجنة العلاقات الخارجية - اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا - أنّ هنالك شعور لدى دول مجلس التعاون الخليجي بخذلان الولايات المتحدة لها إلا أنّ المنطقة شهدت تراجعاً لهذا الدور في عهد الرئيس السابق نتيجة للإخفاقات التي تسببت بها إدارته في معالجة الخلل الناتج عن سحب القوات الامريكية من العراق، وثورات الربيع العربي وتمدد إيران الإقليمي فضلاً عن عوامل أخرى في الداخل الأمريكي أثرت على درجة اهتمامها بالمنطقة منها انخفاض احتياج الولايات المتحدة لنفط الخليج العربي بسبب تنوع مصادر استيراد النفط، أو ما يتعلق باكتشافات ما يسمى «النفط الاحفوري» وهو ما أدى إلى تراجع الجانب المرتبط بالضمان الأمني لدول الخليج العربي مع تزايد القناعة لدى صناع القرار الامريكية بأنّ قدرة الولايات المتحدة على التأثير على

¹⁴ Abdulwahab AL-Qassab ,Complications of the Houthis' Role in the Red Sea, Arab Center Washington DC.

مجريات الامور أصبحت محدودة، وغير مرحب بها من غالبية القوى السياسية بهذه المنطقة وبالتالي لا داعي للقيام بمثل هذا الدور¹⁵.

فأصبحت منطقة الخليج العربي ساحة صراع لنفوذ القوى الإقليمية نتيجة لتعقيدات وتشابكات المصالح، وتطوّرت الأحداث بظهور متغيرات جديدة، مثل تصاعد الإرهاب، وبروز لاعبين فاعلين عدة، وتشابك الأطراف الداخلية والخارجية، فتغيّرت أنماط التحالفات والخريطة الجيوستراتيجية بالمنطقة، فتغيرات القوة والتحولات الاستراتيجية في البيئة السياسية الدولية المرتبطة بالبيئة الإقليمية وتوازنها الثنائية (روسيا وإيران، تركيا والسعودية، إيران وسوريا، والعراق وإيران) تجعل التوازنات الإقليمية على هذا المنوال مرتبطة بشكل كبير بمفهوم القوة النوعية لكل طرف ومدى تأثيره في تغيير معادلة التحكم بمستقبل الشرق الأوسط.

شهد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة في حقبة الرئيس أوباما تراجعاً مهماً في ضوء اهتمام تلك الإدارة بالتوصّل إلى اتفاق يحدّ من القدرة النووية الإيرانية، والذي تبلور باتفاق 1+5 الذي أولته إدارة أوباما الأولوية، وتمّ بمعزل عن المصالح الأمنية لدول الخليج العربية، وهو ما ترك قناعة لدى هذه الدول بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد أدارت لها ظهرها¹⁶.

لقد أضحى الرئيس أوباما يؤمن وبشكل غير مسبوق في السياسة الخارجية الأمريكية بمجموعة من الفئات من بينها أنّ الوضع في الشرق الأوسط غير قابل للتسوية وأنّ على السعودية أن تقبل بالشراكة مع إيران في المنطقة، في الوقت ذاته وخلال الأشهر الأخيرة من رئاسة أوباما، بدت العلاقات الأمريكية - السعودية في أدنى مستوياتها مع قيام الكونغرس بالتحقيقات حول "تواطؤ سعودي رسمي" بهجمات 11 ايلول 2001 وتشريع قانون جاستا، ومنح إيران فرصة أكبر للنفوذ في المنطقة، من خلال توقيع الاتفاق النووي، في ظلّ تجاهل أمريكي واضح لواقع العلاقات المتوتّرة بين البلدين على مدى عقود، والتي منّلت الخلافات بينهما ثوابت في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية¹⁷.

وبتحقق وجود الشكوك والشرح في العلاقات الخليجية الأمريكية الناتج عن دفع الرئيس أوباما لجهود توقيع الاتفاق النووي مع إيران، ولإزالة هذه المخاوف فقد بادر الرئيس لعقد مؤتمر قمة في كامب ديفيد في ايار 2015م دعى إليه قادة مجلس التعاون الخليجي الست لبسط الأمور وإيضاحها وتطمين دول المجلس عن التزام الولايات المتحدة الأمريكية بضمان أمن دول المجلس، وقد نتج عن هذا الاجتماع ما يلي:

1. أعلنت الولايات الأمريكية عن استعدادها للعمل المشترك مع دول المجلس الست لردع ومواجهة أي تهديد خارجي لوحدة أراضيها وسلامتها بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك استخدام القوة

¹⁵ FDD, The Gulf Cooperation Council ,A paper presented to the House Committee on Foreign Affairs, subcommittee on Middle East and North Africa. 14,May,2014. <http://www.fdd.org/wp-content/themes/fdd/favicon.ico> .

¹⁶ ستار جبار، الاتفاق النووي بين إيران والقوى الغربية 2015، دراسة في الابعاد، دراسات سياسية واستراتيجية، العدد، 36، 2018، ص57

¹⁷ Abdulwahab AL-Qassab

العسكرية، وهذا البند فيه صيغة لا تصل لحد الالتزام المطلق؛ لأنها مقيدة بشرطي العمل المشترك، وتعارض أي تهديد معادي لدول المجلس لأي من دول المجلس مع ميثاق الأمم المتحدة.

2. مكافحة الإرهاب حيث اتفقت الأطراف على زيادة بناء قدراتها في هذا المجال وتبادل المعلومات، وهذا البند سيبقى السيف المشرع فوق رؤوس دول المجلس منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وعنصر الابتزاز الدائم الذي شرع من أجله قانون جاستا.

3. هنالك إشارة إنشائية غير ملزمة حول الأمن الإقليمي من ناحية "الالتزام" بإيجاد حلول سلمية للصراعات في المنطقة لاسيما في ليبيا والعراق وسوريا واليمن بما في ذلك التوصل إلى حل للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، ومواجهة نشاطات إيران المزعزعة للاستقرار، وهنا أيضاً نجد أنّ الولايات المتحدة التي يقع عليها الجهد الأكبر في الوفاء بهذه الالتزامات لم تقم بما ينبغي عليها القيام به¹⁸.

وقد أتاحت أزمة حصار قطر إمكانية جيدة لإيران لفتح آفاق علاقات عملية مع قطر؛ إذ فتحت مجالها الجوي للطيران القطري وأسهمت في سد النقص بالإمدادات الغذائية والتموينية التي تحتاجها قطر بعد أن أغلقت السعودية مجالاتها البرية والجوية والبحرية، وقد سارعت قطر لتقليل اعتماديتها على الإمدادات الإيرانية بالتنسيق مع كل من تركيا وسلطنة عمان من ناحية تأمين تسهيلات بحرية للسابلة البحرية القطرية التجارية. كما مثلت "عاصفة الحزم" فرصة ذهبية لإيران لإطلاق الشأن الأمني الخليجي والسعودي على وجه التحديد بعد فشل السعودية في حسم المعركة لصالحها وتحول انتباه الإمارات العربية لتحقيق مشاريع ذاتية.

ثالثاً: العامل الإسرائيلي: لم يعد سراً أنّ هنالك مساعي حثيثة لبناء نمط من العلاقات الإسرائيلية-الخليجية يصب في النهاية لصالح إسرائيل إذ يشكّل التغلغل إلى دول مجلس التعاون الخليجي مشروعاً متكاملًا ترمي من ورائه إسرائيل إلى تأمين التطبيع مع هذه الكتلة الضخمة التي تتوفر على الطاقة والمفاتيح الاستراتيجية في باب المندوب وهرمز، ولا قدرة لها على الدفاع عن نفسها وهو أمر يحمل بين طياته شطب أية احتمالات للتهديد تمثلها كتلة دول مجلس التعاون الخليجي، كما شكّلت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى سلطنة عمان، والوزيرة الإسرائيلية إلى الإمارات وفريق الجودو الإسرائيلي إلى قطر آخر محطات هذا المسعى، وهنا تجدر الإشارة إلى مشروع صفقة القرن التي تبناها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وعين صهره كوشنر مبعوثاً لتنفيذها لما له من علاقات وثيقة بحكام المنطقة، و"الزيارات الإسرائيلية الأخيرة إلى دول الخليج العربي تكشف الدفء المتزايد في علاقات الجانبين، بحيث إنّ تعاطف التهديد الإيراني بجانب تراجع القضية الفلسطينية، عملاً على تحويل إسرائيل من مشكلة إقليمية، إلى جزء مهم في حل مشاكل المنطقة مع عملية استبدال الصراع العربي - الاسرائيلي بصراع خليجي إيراني مع لتراجع الالتزام الخليجي بالقضية الفلسطينية

¹⁸ محمد الشراوي، ترامب والاتفاق النووي الإيراني: تبريرات أمنية أم استراتيجية اقتصادية؟، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 21 مايو، 2018، متاح على الرابط التالي: <http://studies.aljazeera.net>

عبر عملية إزالة الصراع من الذاكرة واختزاله إلى مجرد خلاف فلسطين-إسرائيلي على مساحات محددة من الأراضي قد أسهم في تعويم القضية الفلسطينية باعتبارها جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي¹⁹.

المبحث الثالث: المظلة الأمنية الأمريكية والحفاظ على امن واستقرار المنطقة

إنّ انتكاسة العلاقات الخليجية - الأمريكية بدأت تظهر للعيان وتؤكد وجود شرخ حقيقي بين الدول الخليجية والولايات المتحدة منذ أن تولّى الرئيس السابق باراك أوباما السلطة، وقد حاول الرئيس باراك أوباما تهدئة هذه المخاوف في قمة كامب ديفيد التي عقدت في مايو 2015 لكن الرئيس أوباما قرّر الذهاب إلى آخر الشوط لعقد الاتفاق النووي.

ومع وصول الرئيس ترامب سدة الحكم أعلن أنّه سيلغي هذا الاتفاق وهو أمر لقي ترحيباً لدى السعودية والامارات بعدّ أنّ إلغاء الاتفاق النووي مع إيران يستهدف إيران وإضعافها بما يزيل التهديد الذي تشعر به هذه الدول من إيران²⁰. كما أنّه باع اسلحة بمبلغ 410 مليار دولار فرضه شرطاً مسبقاً لحضور مؤتمر القمة الأمريكية الخليجية في أيار 2017 وبعده انطلقت حملة حصار قطر، وتصعيد للأزمة²¹.

يبدو واضحاً من تشابك العلاقات الإقليمية والدولية في الخليج العربي وتعميقاتها أنّ السلوك السياسي للإدارة الأمريكية يقدّم تصوراً عن مؤشرات الرؤية الأمريكية في التعامل مع المنطقة، ومن أبرز هذه الملامح خلال المرحلة المقبلة هو ممارسة دور فعال في تغذية الخلافات الإقليمية وتفكيك التحالفات المنافسة بين كل من تركيا وروسيا وإيران في الخليج ومحاصرة القوى الصاعدة في المنطقة ومكافحة التنظيمات الإرهابية ودعم مشروع التقسيم. وبناءً عليه فإنّ الدور الأمريكي سيقوم بـ:

1. بناء تحالف استراتيجي للشرق الأوسط: أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ايلول 2018 أعلن الرئيس ترامب أنّ بلاده تعمل مع دول الخليج ومصر والأردن لإقامة تحالف استراتيجي إقليمي لتحقيق الأمن في الشرق الأوسط، وهذا التحالف يتضمّن التعاون العسكري والاقتصادي والدبلوماسي، وتنسيق العمل من أجل إنهاء الصراع في سوريا واليمن، وتحجيم إيران، ومواجهة التهديدات الجديدة ممثلة بالهجمات الإلكترونية على البنية التحتية، في الوقت الذي لم يكن الرئيس السابق أوباما متحمساً لهذا نوع من التحالفات خاصة تلك التي تستهدف مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة وذهب إلى أنّ التقاهم وليس المواجهة مع إيران كفيل لحل المشاكل.

2. العلاقة مع الحلفاء: إنّ تغيير دول الارتكاز التي جاءت في الاستراتيجية الجديدة ظهرت فئات سياسية جديدة فيما يتعلق بتبديل الحلفاء، وخصخصة الأمن، وإلزام الدول الحليفة بدفع تكلفة الدفاع عن مناطقها،

¹⁹ خالد هنية، الاستراتيجية الأمريكية بالشرق الأوسط في ظل القوى الصاعدة، الاناضول، 2018، ص89

²⁰ دول الخليج تبنت "مرارة" ترامب في سبيل استقرارها | 25... > 2018/04/www.dw.com

²¹ خالد هاشم، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بين الثابت والمتغير في عهد ترامب، المركز العربي الديمقراطي، emocraticac.de

d الدراسات البحثية 2019/04/15

- وأن الولايات المتحدة لن تتحمل مسؤولية هذه التكلفة الباهضة لوحدها، وقد جاء ذلك على لسان الرئيس الأمريكي مراراً.
3. ورغم أن هذه الطروحات لا تعي تشابك العلاقات بين أمريكا وهذه الدول، ومصالحها المتبادلة بكل أشكالها، إذ إن الشراكة الأمريكية - الخليجية تهدف أساساً تحقيق المصالح الأمريكية في كسب المنافع الاقتصادية، وصفقات التسليح، والتعاون الأمني والاستخباراتي في مكافحة الإرهاب.
4. إن دول الخليج قادرة على امتصاص تداعيات أي تطورات سلبية في العلاقات مع الولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال تملك السعودية عدداً من أوراق الضغط التي تمكّنها، مثل التلويح بسحب الاستثمارات السعودية الضخمة في الداخل الأمريكي، ووقف التعاون في مكافحة التنظيمات المتطرفة، ومن جهة أخرى فإن مواقف الرئيس ترامب المعادية لإيران، قد تدفع إلى تقارب خليجي - أمريكي أكبر لتحجيم النفوذ الإيراني خاصة في العراق واليمن والتعاون لحل الأزمة السورية والمخاطر المحيطة بسلامة الملاحة الدولية في مضيق هرمز وباب المندب؛ ولذا من غير المتوقع حدوث تباعد أو توتر في العلاقات الأمريكية - الخليجية، رغم تصريحات ترامب المتشددة.
5. التركيز على إيران وتحييد تأثيرها المزعزع للاستقرار، لا سيما دعمها للإرهاب والمسلحين ونبذ سلوكها في مناطق تتجاوز حدودها الجغرافية وتحديداً في لبنان واليمن والعراق وسوريا؛ وذلك عبر إعادة تشييط تحالفات الولايات المتحدة التقليدية وشراكاتها الإقليمية واستعادة استقرار توازن القوى في المنطقة، ما يعني إعادة التزام أمريكا بأمن منطقة الخليج العربي على عكس الإدارة السابقة لأوباما.
6. العمل على حرمان النظام الإيراني من تمويل أنشطته، وهو ما تم عبر اتخاذ وزارة الخزانة الأمريكية عدداً من العقوبات المفروضة على مجموعة شركات منضوية تعمل لصالح تمويل الحرس الثوري.
7. تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بمنع إيران بالتهديد بالصواريخ الباليستية الموجهة ضدها أو ضد حلفائها.
8. حث المجتمع الدولي لإدانة الحرس الثوري للممارسة العنف والقسوة مع أبناء شعبه واحتجازه غير العادل للأمريكيين والأجانب بتهم زائفة، عبر تحركات دبلوماسية واسعة واتصالات مكثفة للحصول على تأييد دولي مسابر للخط الأمريكي حول إيران.
9. التزام واشنطن بمنع النظام الإيراني من امتلاك السلاح النووي ووقف استراتيجية "حافة الامتلاك النووي" أو استراتيجية "المعرفة النووية" التي تنتهجها إيران للحصول على السلاح بعد انتهاء أمد خطة العمل الشاملة المشتركة، وقد نصّ "بند الغروب" الوارد في الاتفاق على بعض القيود التقنية المفروضة على الأنشطة النووية التي تسقط بعد 10 سنوات من توقيع الاتفاق، أي في عام 2025، وهو ما يرفضه الرئيس ترامب؛ لأنه يرى أن الاتفاق أجاز فقط امتلاك إيران السلاح النووي ولم يمنعها.
10. إضافة عقوبات جديدة على النظام الإيراني لمنع تمويل الإرهاب، ومنع نشر الصواريخ والأسلحة التي تهدد جيرانه، وتهدد منظومة التجارة العالمية، وتقوض حرية الملاحة في منطقة الخليج وفي منطقة شمال بحر العرب وجنوب البحر الأحمر، مثل مواصلة تسليح نظام الأسد، وتزويد إيران لوكلائها بالصواريخ

والأسلحة وتحديدًا للحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان؛ وذلك بهدف إعادة ترتيب ميزان القوى بخصوص حجم القوة المهيمنة في سوريا، وأن يكون الحل وفق نظرتها في توزيع القوة على أطراف الأزمة السورية، ولعل الاستهداف الأمريكي لقاعدة حميميم الجوية الروسية في سوريا كانت ضمن مخطط لتفكيك التحالف الثلاثي (تركيا وروسيا وإيران).

11. محاصرة القوى الصاعدة: تعد تركيا من أقوى دول المنطقة الصاعدة وأكثرها تأهيلاً في قيادة سياسة خارجية تجعل منها دولة مؤثرة في قضايا المنطقة، وهذا ما يقلق أمريكا لاختلافها مع تركيبة النظام التركي وتوجهاته، وقد أثبتت تركيا من خلال عملياتها العسكرية بدءاً بدرع الفرات وعمليات غصن الزيتون ونبع السلام أنها دولة قوية وذات سيادة لا تسامح على قضايا أمنها القومي، مع تبنيها برنامج يتسم بالحيوية والنشاط في سياستها الخارجية، فضلاً عن استخدامها القوة الذكية التي تجمع بين القوة الخشنة والناعمة.

فإن الولايات المتحدة لم تتردد بمحاصرة القوة التركية، فعملت على دعم المحاولة الانقلابية الفاشلة، ودعمت مشروع استفتاء انفصال إقليم كردستان - وكانت تركيا المستهدفة من وراء هذا المشروع لما يمثله هذا الكيان الناشئ من أخطار على الأمن القومي التركي - وما زالت المساعي الأمريكية في محاصرة تركيا متواصلة ولعل آخرها إعلانها نيتها بتأسيس ما يسمى بجيش الشمال من التنظيمات المتطرفة لضبط الحدود السورية التركية حسب زعمها، وأغلب تشكيلات هذا الجيش من تنظيم بي واي دي الإرهابي.

12. الحرب على الإرهاب: ترى الولايات المتحدة بالمنظمات الإرهابية أكبر أخطر يهدد الأمة الأمريكية، وأن منطقة الشرق الأوسط هي البؤرة الأكبر لأخطر المنظمات الإرهابية في العالم؛ ولذلك تبنت استراتيجية الأمن القومي هدف القضاء على تنظيم "داعش" كهدف رئيسي ضمن أولوياتها، عبر تواجدها العسكري الدائم في العراق وسوريا فضلاً عن قواعدها في الخليج العربي مع الاعتماد على قوات الدول الإقليمية بمساعدة أمريكية.

13. استقرار الأنظمة الصديقة: حرصت الولايات المتحدة على تأييد ومساندة الأنظمة السياسية في الخليج العربي ومصر والأردن والمغرب وإقامة علاقات وشراكات على مستوى عال وفي مختلف المجالات، مقابل حرص تلك الدول على إرضاء المطالب السياسية الأمريكية بالمنطقة.

14. استمرار الهدف الأمريكي في استثمار العلاقة مع الدول المنتجة للبتترول بهدف الحفاظ على سعر مناسب لهذه السلعة وتجنب عدم الاستقرار في الأسواق العالمية للبتترول.

وبناءً على ما تقدم نفهم ان الولايات المتحدة تريد ان يكون دورها الجديد نابعا من قوتها العسكرية لإرساء وجود ثابت في المنطقة سواء عبر قواعدها او عبر زرع ترسانة عسكرية صاروخية متطورة كأحد المصدات لمنع اي تحالف اقليمي (إيران، وتركيا، العراق، وسوريا)، أو حتى هيمنة قوة اقليمية حماية لحلفائها الخليجيين وضمان امدادات الطاقة، وكذلك منع أي تواجد روسي أو صيني في المنطقة في مرحلة لاحقة، وكذلك تشكل

مصدراً حامياً لإسرائيل من ضربات محتملة وفق نقل وتناقل التكنولوجيا العسكرية الروسية إلى الشرق الاوسط سواء في سوريا أو إيران أو تركيا.

وهنا سيثار التساؤل حول الدرجة التي ينبغي على دول الخليج العربية الوثوق بدعم أمريكي على نفس التزام المادة الخامسة من معاهدة حلف الناتو، وكذلك المدى الذي يمكن لهذه الدول شراء الأمن بالدفع المباشر للمقاول الأمريكي الذي يمثلته دونالد ترامب حالياً، وحتى على مستوى الدول العربية المرشحة مشاركتها فهل يمكن الوثوق بالموقف المصري مثلاً؟ ويمكن رسم دالة لدراسة الالتزام المصري من سلوك مصر ضمن عملية عاصفة الحزم السعودية الفاشلة²².

من محصلة ما تمّ طرحه سابقاً أنّ هنالك معضلة أمنية خليجية فشلت كافة الجهود التي أعدت لحلها من أن تحقق شيئاً جوهرياً ومهماً، وأنّ حقيقة اعتمادية دول مجلس التعاون الخليجي على الخارج لضمان أمنها أضحت حقيقة واقعة بعد أن فشلت كل الجهود الخليجية لتأمين مظلة أمنية ذات صدقية تعتمد على الذات، على الرغم ترسانة الأسلحة الضخمة التي تتوفر عليها هذه الدول وبالأخص السعودية أكبر الدول مساحة وأكثرها سكاناً وتيسر نسبة كبرى من المواطنين ضمن عدد السكان العالي نسبياً مقارنة بالدول الخليجية الأخرى.

الخاتمة:

لعل من أهم ما توصل له البحث هو الإحاطة بالتحديات الأمنية الخليجية وملابساتها ومقايضة الأمن بالاستثمارات أمر لا يمكن التعويل عليه من حيث أن الضامن الذي ترغب هذه الدول بمقايضة الأمن معه مكبل اليدين بالسلطة التشريعية التي هي تهدد بين الحين والآخر باتخاذ عقوبات تمس عقود التجهيز بالأسلحة والخبرة والمعلومات الاستخباراتية. كذلك فإن الحديث عن أمن جماعي بين الدول الخليجية مع هذه الدرجة من السيولة تنذر بالمزيد من التناقض والتفكك. كما أن التعامل مع إيران بهذا الإسلوب غير الناجع قد زاد من تقادم الموقف.

هنالك مرتكزات مهمة لا بد من تيسرها لفرض الامر الواقع مثل وحدة الموقف ووحدة الإرادة والتكامل الأمني وتيسر مرتكزات القدرة الفاعلة ووحدة الموقف بين الشعب والقيادة والمعرفة والتقانة، وتوظيف مرتكزات القدرة الفاعلة المتمثلة بالموقع وأبعاده الجيوبوليتيكية والقدرة العسكرية والمعرفة والتقانة، من هنا لا بد لدول الخليج العربية من وقفة جدية أمام مشاكلها البيئية في محاولة لتفكيكها.

أية حلول أخرى لا تنطلق من وحدة الإرادة الخليجية ستتعثّر نظراً لأن هنالك عاملاً خارجياً له مصالحه الحيوية في الإقليم سيتصرف على أساسها بغض النظر عن مصالح الدول الخليجية ويمثل الإسلوب العملي الأوسع لضمان الأمن الإقليمي الخليجي. وزيادة التحرك الخليجي الذي اخذ بالانفتاح بشكل أكبر على القوى

²² مجموعة باحثين، مسيرة التعاون الخليجي التحديات الراهنة والمخاطر المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، الدوحة، 2018، ص 213.

الكبرى منها الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي والعمل على تبني رؤية أو مشروع عربي لمواجهة المشاريع الإقليمية الساعية للهيمنة على المنطقة، والاستمرار في تبني سياسة الردع للمحافظة على الوضع الراهن، ومنع إجراء تعديلات عليه، وهذا ما يمكن أن يطبق على أية محاولة من إيران أو غيرها من الدول الرئيسية في المنطقة.

المصادر والمراجع:

- الصادق محمد، الأمن الخليجي: مصادر التهديد واستراتيجية الحماية، مركز الجزيرة للدراسات، 2017.
- انجي مجدي، "حرب الناقلات" القديمة تلوح في الأفق
2019/05/...www.independentarabia.com > node07،
- إيران مصدر التهديد الرئيسي للأمن الخليجي والعربي - مجلة درع الجزيرة > ...www.nationshield.ae
2019/06/index.php > home > details > files01
- تهديدات إيران إلى الأمن الأقليمي والدولي14 > 2019/06/...www.europarabct.com
- حرب الخليج الثانية - ويكيبيديا > wiki > ar.wikipedia.org
- دول الخليج تبتلع "مرارة" ترامب في سبيل استقرارها25 > 2018/04/|...www.dw.com
- خالد هاشم، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بين الثابت والمتغير في عهد ترامب، المركز العربي الديمقراطي، > d democraticac.de الدراسات البحثية15/04/2019
- خالد هنية، الاستراتيجية الأمريكية بالشرق الأوسط في ظل القوى الصاعدة، الاناضول، 2018
- سالم خالد حسن، الخلافات الخليجية-الخليجية: الأسباب، القضايا وآليات الحل > ...studies.aljazeera.net
2015/01/> files > gccpath > 14
- ستار جبار، الاتفاق النووي بين إيران والقوى الغربية 2015، دراسة في الابعاد، دراسات سياسية واستراتيجية، العدد،36، 2018
- عبد الوهاب القصاب، العراق بين احتلالين (من الاستقلال إلى الاحتلال)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- محمد الشراوي، ترامب والاتفاق النووي الإيراني: تبريرات أمنية أم استراتيجية اقتصادية؟، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 21 مايو، 2018، متاح على الرابط التالي-
:http://studies.aljazeera.net
- محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية - الخليجية: معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة (1971-2018)، مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، 2018،
- مجموعة باحثين، صمود قطر، نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة، مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، 2018،
- مجموعة باحثين، مسيرة التعاون الخليجي التحديات الراهنة والمخاطر المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، الدوحة، 2018.

- FDD ,The Gulf Cooperation Council ,A paper presented to the –House Committee on Foreign Affairs ,subcommittee on Middle East and North Africa.14 ,May,2014.<http://www.fdd.org/wp-content/themes/fdd/favicon.ico>.
- Abdulwahab AL–Qassab ,Complications of the Houthis' Role in the Red Sea , Arab Center Washington DC.